

العودة المتخيلة - قراءات

## عادل مناع\*

### صراع البقاء: لاجئون عادوا إلى حيفا والجليل بعد النكبة (١٩٤٨ - ١٩٥٦)

#### I

#### مدخل: قضايا التهجير والعودة

ما زال اهتمام معظم مؤرخي النكبة منصباً على بحث مسألة أوضاع نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في سنة ١٩٤٨ وأسبابها وحيثياتها. ويحتل الجدل بشأن الخطة "دالت" مكانة أولى في تحميل إسرائيل وزعمائها المسؤولية عن التطهير العرقي من جهة، ونفي تلك المسؤولية من جهة أخرى.<sup>١</sup>

هذا النقاش بشأن إثبات وجود سياسة عليا صهيونية في سنة النكبة لاقتلاع الفلسطينيين من وطنهم يغيب، عن غير قصد، الأيديولوجيا العميقة للاستعمار الاستيطاني الذي أعلن منذ بدايات مشروعه في فلسطين هدفه بإحلال اليهود محل سكان البلد الأصليين من خلال إقامة دولة يهودية، لليهود فقط. كما أن استمرار محورة النقاش حول أسباب نشوء مشكلة اللاجئين، يهْمس مسؤولية إسرائيل في منع عودتهم بقرارات حكومية رسمية سمحت لقوات أمنها بقتل المئات ممن حاولوا العودة من مخيمات اللجوء إلى الوطن.<sup>٢</sup> وقد ضربت تلك السياسة الدموية عرض الحائط بقرار الأمم المتحدة ١٩٤٤، وأبّدت مصير اللاجئين، وجعلت نزوحهم الموقت حالة تطهير عرقي دائمة في سبيل تثبيت استيلاء المستوطنين الصهيونيين على أراضي المهجرين وأملاكهم الأخرى.

لا حاجة إلى الوقوع في فخ ضرورة تقديم خطط أو وثائق حكومية مكتوبة تثبت وجود سياسة إسرائيلية لاقتلاع الفلسطينيين من وطنهم وتشريدهم في سبيل إخلاء أماكن كافية لاستيعاب مهاجرين جدد في دولة اليهود. فتلك الوثائق، إن وجدت، يسهل تغييبها عن الأنظار، مثلما فعلت إسرائيل مع آلاف الوثائق في أرشيفاتها العسكرية

\* مؤرخ فلسطيني.

والسياسية المقفلة، ذلك بأن الجذور التاريخية للنكبة الفلسطينية تعود أصلاً إلى تخيل زعماء المشروع الصهيوني فلسطين بلداً خالية من السكان في أواخر القرن التاسع عشر.

سياسة إنكار المستوطنين الكولونيين لحقوق أهل فلسطين الأصليين في وطنهم بدأت بإنكار وجودهم في سبيل تبرير "عودة" اليهود إلى البلد التي "انتظرتهم" ٢٠٠٠ عام. ولما صار إنكار وجود الفلسطينيين صعباً بعد الحرب العالمية الأولى، وخصوصاً بعد ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، بدأ التخطيط للخلاص منهم بطردهم من خلال إقامة "لجنة الترانسفير" في سنة ١٩٣٧ بمباركة بن - غوريون. وبسبب عدم قيام دولة يهودية آنذاك، بحسب قرار تقسيم "لجنة بيل"، فإنه لم يجر تفعيل تلك اللجنة، غير أن يوسف فايس، رئيس اللجنة والمسؤول عن "الصندوق القومي اليهودي" (هكيرن هكيمات)، أدى دوراً عملياً في طرد الفلسطينيين، ثم منعهم من العودة في سنة النكبة وما بعدها، تطبيقاً لما بدأ تخطيطه قبل عقد ونيف.<sup>٣</sup>

أحدثت الحرب العالمية الثانية ونتائجها، كما سابقتها، منعطفاً آخر لمصلحة الصهيونية على حساب أهل فلسطين وحقهم الطبيعي في وطنهم. فمثلاً سارعت هيئة الأمم إلى تبني وعد بلفور وجعله حجر أساس في سياسة الانتداب البريطاني، فإن أغلبية أعضاء الأمم المتحدة أيدت قراراً لتقسيم فلسطين يخلو من العدالة والإنصاف. وهذا القرار في أواخر سنة ١٩٤٧ كان مقدمة ضرورية لقلب الواقع وتصوير ضحية الاستيطان الكولونيالي على أنه الطرف المعتدي والرافض للسلام. وبما أن الحركة الصهيونية لم تنجح في قلب الميزان الديموغرافي في فلسطين لمصلحتها حتى عشية الحرب العالمية الثانية، صارت الحرب هي المسرح الضروري لتحقيق أغلبية يهودية قبل إقامة الدولة، كي تكون ديمقراطية، شكلياً، على الأقل. وفعلاً، نجحت إسرائيل، حتى منتصف أيار/مايو ١٩٤٨، في تهجير نحو ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني، معظمهم من مناطق الدولة اليهودية بحسب قرار التقسيم.<sup>٤</sup>

هذه الحقائق عن طرد مئات آلاف الفلسطينيين من قراهم ومدنهم تدحض الادعاءات الصهيونية بأن التهجير جاء في أعقاب تدخل جيوش الدول العربية في حرب ١٩٤٨. كما أن عشرات آلاف الفلسطينيين طردوا من وطنهم بعد انتهاء الحرب، وقد استمرت عمليات التطهير العرقي حتى سنة ١٩٥٦ على الأقل.<sup>٥</sup>

شغلني موضوع المهجرين منذ طفولتي لأن بعض أترابي في المدرسة كان لاجئاً من قرى مجاورة مثل البروة والدامون وشعب وغيرها من القرى. كما أن عمي علي وعائلته صاروا لاجئين في مخيم عين الحلوة بالقرب من مدينة صيدا في الجنوب اللبناني، وكان مصيرهم موضوع حديث الوالد مع عماتي وجدتي، وخصوصاً في المناسبات وأيام الأعياد. علاوة على ذلك، كانت أحاديث الكبار تتطرق من حين إلى آخر إلى مسألة مطاردة رجال الحكم العسكري لبعض "المتسللين" من جهة، ومحاولات الأهالي "تأمين" أقاربهم من جهة أخرى.<sup>٦</sup>

في ربيع سنة ١٩٥٨ حملني والدي (عن غير قصد) عبئاً لم يكن يدري وزنه، حين روى لي لأول مرة بعض تفصيلات تغريبتنا العائلية من بيتنا في الجليل، إلى الأردن، فسورية، ثم الجنوب اللبناني، حتى عودتنا من هناك بحراً إلى قرينتنا مجد الكروم.

مخيال الطفل الذي لم تتخط قدماه حدود القرية وكرومها رسم خريطة طريق التهجير واللجوء ثم العودة بعد عامين ونيف. ولما عرف الطفل أنه قضى معظم مدة اللجوء في مخيم عين الحلوة، زاد اهتمامه بتفصيلات تلك الحكاية التي صارت موضوعاً متكرراً لأحاديث عائلتنا الصغيرة.

سمعت من والدي عن النكبة في مجد الكروم في أعقاب احتفال مدرستنا لمدة أسبوع بعيد استقلال إسرائيل العاشر في سنة ١٩٥٨. وقد أظهر مدير المدرسة آنذاك، ومعه بعض معلميه، حماسة خاصة في إرضاء مسؤولي وزارة المعارف من خلال سرد رواية المنتصرين للتلاميذ، عمّا جرى في حرب ١٩٤٨. سألت الطفل ابن العاشرة بعد سماع حكايات الوالد: لماذا لا نسمع في المدرسة عن النكبة في قريتنا، ونتعلم فقط رواية المنتصرين على جيوش الدول العربية؟ اشتعل رأس الطفل ابن العاشرة - الذي كنته - بحزمة من الأسئلة أجاب الوالد عن بعضها من دون أن يغضب، أو حتى يرفع صوته، وظل بعضها الآخر عالقاً في انتظار إجابات سيقدمها المؤرخ الذي صرته بعد عدة عقود.

فهل كانت حكاية الوالد عن النكبة في مجد الكروم البذرة التي برعمت وأزهرت لتُكتب في ظل ذكرياتها رواية العديد من أهل الجليل الباقين؟<sup>٧</sup> وهل كان لحكايات الوالد الأثر الأكبر في بلورة هوية الطفل، ثم اختياره دراسة التاريخ؟ تلك أسئلة لا يتسع المجال هنا للغوص فيها، فلنتركها كي نعود إلى البحث في محاور هذه المقالة عن اللجوء والعودة.

تتكىء هذه المقالة عن تجربة آلاف العائلات الفلسطينية التي حققت العودة إلى الوطن بعد النكبة، على دراسة أوسع نُشرت بالعربية أولاً (٢٠١٦)، ثم بالعبرية في السنة التالية.<sup>٨</sup> واعتمدت هذه الدراسة على ما هو متوفر من مراجع ومصادر أولية وثانوية باللغات الثلاث: العربية والعبرية والإنجليزية، بما فيها عدد لا يستهان به من الصحف المعاصرة للأحداث، لكن كثيراً من تفصيلات تجارب العودة والبقاء اعتمد أيضاً على الوثائق الشفوية من خلال مقابلات أجريتها بنفسني مع أكثر من مئة شاهد عيان عاصروا النكبة وويلاتها. هذه الشهادات توثق تجارب النكبة وتداعياتها، وتساهم في إسماع صوت الضحية الذي أسكته التهميش المضاعف: عربياً وإسرائيلياً. فنادرة هي الأرشيفات الفلسطينية العامة، أو حتى الوثائق والشهادات التي كتبها اللاجئون العائدون والباقيون الذين نجحوا في صراع البقاء، بما في ذلك تحقيق العودة. وبعكس أبناء النخبة، فإن مستوى تعليم هؤلاء (وجلبهم من الفلاحين) لم يمكنهم من توثيق تجربتهم خطأً. لذلك، فإن أغلبيتهم شاركت في الإدلاء بشهاداتها بفرح من يخفف عن كاهليه عبئاً تحمله مدة طويلة حتى وصل إلى أواخر العمر.<sup>٩</sup>

## II

### عودة غير المغضوب عليهم

قررت إسرائيل منذ إقامتها في أيار/مايو ١٩٤٨ منع اللاجئين الفلسطينيين من العودة

إلى أراضيهم ومناطق سكنهم، وبدأت عملية إحلال اليهود، وخصوصاً من "القادمين الجدد"، مكانهم. ولم تتغير تلك السياسة الصهيونية بعد صدور قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي أكد حق اللاجئين في العودة، أو التعويض عن أراضيهم وأموالهم.<sup>١٠</sup> وحتى بعد صمت المدافع، واضطرار الدول العربية إلى توقيع اتفاقيات الهدنة التي اعترفت فيها بحدود الدولة اليهودية القائمة على ٧٨٪ من فلسطين التاريخية، لم تغير إسرائيل من سياستها.

ولتأكيد موقفها الحازم بهذا الشأن، صدرت الأوامر إلى جنود الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار على اللاجئين الذين يحاولون عبور الحدود من الدول العربية المجاورة، وقد دفع العديد منهم حياته ثمناً لمحاولات العودة. لكن قيادات الدولة اليهودية آنذاك أظهرت قليلاً من المرونة في سياستها الخشنة بصورة عامة، عندما تعلق الأمر ببعض غير المغضوب عليهم من الفلسطينيين، تحقيقاً لمصالح معينة تخدم سياساتها الخارجية أو الداخلية.

وسنسوق فيما يلي نماذج لعودة المئات، بل الآلاف من اللاجئين "المرضيّ عنهم"، في الوقت الذي استمرت السلطات الإسرائيلية في اقتلاع آلاف الباقين من مدنهم وقراهم وطردهم إلى ما وراء الحدود.<sup>١١</sup>

كان الشيوعيون العرب، أعضاء عصبة التحرر الوطني، أول العائدين إلى حيفا والجليل بموافقة السلطات الإسرائيلية، وذلك في صيف وخريف سنة ١٩٤٨. فبعد سقوط الناصرة في ١٦ تموز/يوليو، كتّف أعضاء العصبة في حيفا ومدينة البشارة من تعاونهم مع ناشطين في حزب "مبام" اليساري، ومن خلالهم مع الحكومة الإسرائيلية.<sup>١٢</sup>

وروى لي زاهي كركبي (حيفا)، ومتيا نصار (القدس)، كل على حدة، عن تجربتهما المشتركة مع جمال موسى (أبو سنان) في العودة من بيروت إلى عكا ثم حيفا.<sup>١٣</sup> ورواية هؤلاء الرفاق الثلاثة بشأن طريق العودة، بالتنسيق مع إميل حبيبي في بيروت وقيادات العصبة في حيفا والناصرة، تشبه إلى حد كبير تجارب عشرات الشيوعيين وأفراد عائلاتهم الذين نزحوا عن مدينة الكرمل، ثم عادوا إليها بعد أشهر.

أمّا المحامي حنا نقارة فاختلفت حكاية عودته بالطائرة من بيروت عن طريق نيقوسيا في ١٠ آب/أغسطس ١٩٤٨.<sup>١٤</sup> وقد أصبح نقارة أحد أعمدة العمل الشيوعي الجماهيري في شمال فلسطين، وأدى دوراً مهماً في الدفاع عن حقوق الباقين، بما في ذلك حقوق العائدين في البقاء واستحواذ بطاقات هوية إسرائيلية، كما سيتبيّن معنا لاحقاً.

وربما تكون حكاية عودة الأشهب (أبو عدنان) ورفاقه أعضاء عصبة التحرر الذين وافقت إسرائيل على انتقالهم للعيش في حيفا، ذات معنى خاص مقارنة بعودة عشرات من الشيوعيين الآخرين إلى شمال فلسطين. ففي أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، وصل جنود إسرائيليون إلى أبو عجيلة في سيناء حيث وجدوا داخل المعسكر المصري عدداً من رفاق عصبة التحرر كان قد جرى اعتقالهم بسبب مواقفهم من الحرب في فلسطين. وكان بين

المعتقلين: سليم القاسم؛ حسن أبو عيشة؛ أسعد مكّي؛ علي عاشور؛ محمد خاص؛ عودة الأشهب. وبدلاً من إطلاقهم وشكرهم على مواقفهم المؤيدة لإقامة الدولة اليهودية، والمعارضة لدخول الجيوش العربية الحرب، اعتُبروا أسرى حرب واقتيدوا إلى السجن. وقد نُقلوا من أبو عجيلة إلى مدينة بئر السبع المهجرة، ومنها إلى معسكر أسرى الحرب في إجليل (جليلوت اليوم) شمالي تل أبيب.<sup>١٥</sup> وحاول قادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي "ماكي"، بمساعدة رفاقهم في حزب "مبام"، إطلاق هؤلاء الأسرى، لكن من دون نجاح.

قاد قادة "ماكي" وصحافة الحزب باللغتين العبرية والعربية حملة شرسة ضد استمرار اعتقال الرفاق في معسكر إجليل، إلى أن تم الإفراج عنهم في حزيران/يونيو ١٩٤٩،<sup>١٦</sup> ووصل اثنا عشر من الرفاق المحررين إلى الناصرة، فكان في استقبالهم صليباً خميس وعدد من ناشطي الحزب في المدينة. وقد أمّن لهم الرفاق المسكن، ثم العمل، فانتقل بعضهم إلى حيفا حيث عملوا عقوداً من السنين في صحيفة "الاتحاد" ومطابعها. ووافقت إسرائيل على "لمّ شمل" عائلات عدد من الرفاق المتزوجين، لكنها رفضت طلب عودة الأشهب إحصار زوجته وابنته من الخليل للعيش معه في حيفا. وقد سجل "أبو عدنان" حكاية تهريب عائلته من منطقة جنين إلى حيفا بالتفصيل في سيرته الذاتية.

هذه التجربة المريرة تكلفت بالنجاح أخيراً. وهكذا، سمحت الدولة اليهودية الفتية، ليس فقط بعودة عشرات الرفاق مع أفراد عائلاتهم إلى حيفا والجليل، بل وافقت أيضاً على انضمام عشرة رفاق على الأقل (مع بعض عائلاتهم) من مناطق غزة والضفة الغربية إلى الباقين في شمال فلسطين. هذه "الأريحية" الإسرائيلية لم تكن فقط بسبب مواقف الشيوعيين ودورهم في حرب ١٩٤٨، بل أساساً عرفاناً بالجميل للاتحاد السوفياتي الذي قدّم آنذاك الدعم العسكري والسياسي غير المحدود للدولة اليهودية.

ويسجل سيف الدين الزعبي في مذكراته أنه بعد عودة إميل توما من لبنان (في ربيع سنة ١٩٤٩) توجه الأول إلى السلطات بطلب عودة شقيق زوجته أحمد توفيق الفاهوم.<sup>١٧</sup> وكان توما أحد آخر الشيوعيين العرب الذين وافقت إسرائيل على عودتهم إلى الناصرة أولاً، ثم مدينته حيفا بعد ذلك، بسبب رفضه قرار التقسيم، كما يبدو.

يضيف الزعبي في شهادته أن إسرائيل وافقت في النهاية على معظم طلبات أقاربه ومقربيه، ومنهم حنا أبو العسل (والد رياح أبو العسل) من الناصرة، ومجموعة من صيادي السمك في عكا، وحنا دكلوش من حيفا، وغيرهم.<sup>١٨</sup>

هكذا تم استغلال ما سُمي لمّ الشمل أحياناً للموافقة على عودة شيوعيين في سنة ١٩٤٨، ثم منافسين لهم بعد الانتخابات البرلمانية الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، إذ إن نتائج تلك الانتخابات فاجأت زعماء حزب "مباي" الحاكم، فراحوا يسعون بكل الطرق لإضعاف نفوذ الشيوعيين بين الباقين في شمال فلسطين، وخصوصاً في حيفا ومدينة البشارة. وبعد أن باركت السلطات الإسرائيلية عودة عشرات الشيوعيين وعائلاتهم إلى حيفا والجليل في سنة ١٩٤٨، بادرت إلى إعادة منافسين لهم في الأعوام التالية، وخصوصاً قبل

انتخابات الكنيست الثاني في سنة ١٩٥١، والكنيست الثالث في سنة ١٩٥٥. بدأ مستشارو بن - غوريون بالعمل على تحديد نفوذ الشيوعيين بين العرب الباقين في شمال فلسطين منذ ربيع سنة ١٩٤٩، وكان المطران حكيم أول المستفيدين من سياسة "مباي".

كان حكيم رئيساً للطائفة الكاثوليكية في حيفا قبل النكبة، وشخصية معروفة وواسعة الاتصالات والنفوذ في فلسطين والدول العربية المجاورة، كما عُرف عنه عداؤه للشيوعيين، ولذا وقع الخيار عليه ليعود إلى البلد فيصبح بشخصه ومركزه الديني منافساً قوياً لهم. هكذا خدمت عودة المطران حكيم سياسة إسرائيل في إضعاف نفوذ "ماكي" من جهة، وتعزيز سياسة "فرق تسد" من جهة أخرى، لأن أغلبية الناشطين العرب في هذا الحزب كانت من أبناء الطائفة الأرثوذكسية.

كما خدمت عودة المطران حكيم مصالح إسرائيل الدولية بسبب علاقاته القوية مع الفاتيكان، وإمكان استغلالها لصدّ الضغوط التي مورست عليها من أجل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وهكذا استثمرت عودة قلة من "غير المغضوب عليهم" في سبيل الاستمرار في سياسة منع عودة الأغلبية العظمى من اللاجئين.

وسبق عودة المطران حكيم إلى الوطن بشكل نهائي، مباحثات ومداولات أجراها مع الحكومة الإسرائيلية، وكان قد عاد أول مرة إلى زيارة حيفا بعد سقوطها بشهرين في أواخر حزيران/يونيو ١٩٤٨، وخلال زيارته حاول فحص إمكان عودة أبناء طائفته من الروم الكاثوليك. في تلك المرحلة لم توافق إسرائيل على طلباته كلها، لكنها تركت الباب مفتوحاً لاستمرار المحادثات معه بشأنها. ثم غادر حكيم حيفا وقام بجولة في عدد من الدول العربية المجاورة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ مورست ضغوط دولية قوية على إسرائيل لقبول عودة لاجئين فلسطينيين، ولا سيما بعد صدور القرار ١٩٤ في أوائل ذلك الشهر. وفي تلك المرحلة قدّر بعض العاملين في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن عودة المطران حكيم إلى حيفا ستكون مفيدة لدعايتها وعلاقاتها الدولية، وفعلاً، جرى الاتفاق على رجوعه في بداية سنة ١٩٤٩، ونُفذ ذلك خلال مدة قصيرة.

سارعت صحيفة "اليوم" الهستدروتية إلى نشر خبر رجوع المطران حكيم إلى حيفا (بالطائرة) في ١٨ شباط/فبراير ١٩٤٩. وبينما رحبت الصحيفة باسم السلطات بعودته، فإن الشيوعيين فتحوا نيران نقدهم ودعايتهم ضد عودته، واتهموه بالعمل لمصلحة حزب "مباي".<sup>٢٠</sup> لقد قدّر زعماء "ماكي"، وعن حق، أن رجوع المطران سيدعم الجهود الحكومية لإضعاف نفوذهم بين السكان العرب، وخصوصاً في حيفا والناصرة. واستغرب النائب في الكنيست الأول توفيق طوبي سماح إسرائيل بعودة حكيم إلى حيفا، "على الرغم من أنه كان من المحرضين على قرار الأمم المتحدة بالتقسيم، والمعروف أيضاً بعلاقاته مع الإمبريالية".<sup>٢١</sup> ولمّا قام المطران بالدور المتوقع منه بمحاربة الشيوعيين، كافأته السلطات في سنة ١٩٤٩ بعودة المئات من أبناء طائفته تحت مسميات عودة "الأيتام"، ومعاملات "لمّ الشمل" وغيرها.

كما وافقت إسرائيل على معظم طلبات المطران بعودة خريجي جامعات ومثقفين من أبناء طائفته ليدعموا معسكره المنافس لنفوذ الشيوعيين، وخصوصاً في المدن والقرى المسيحية في شمال فلسطين.<sup>٢٢</sup>

وفضلاً عن عودة المطران حكيم والمئات من أبناء طائفته، وافقت الحكومة الإسرائيلية على عودة زعيم منافس آخر للشيوعيين هو المحامي محمد نمر الهواري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩. ولد نمر الهواري في الناصرة في سنة ١٩٠٨ وترعرع فيها، وبعد إنهاء دراسته في المدينة غادرها إلى القدس حيث عمل في التدريس عشرة أعوام بعد إنهاء تحصيله العلمي، ثم انتقل إلى دراسة القانون واشتغل في المحاكم هناك. وفي سنة ١٩٤٥ ترأس تنظيم "النجادة" في يافا بالتعاون مع المفتي الحاج أمين الحسيني، لكن الانقسامات الداخلية والمنافسات بشأن المناصب جعلته يبتعد عن الحاج أمين ومؤيديه. وفي سنة ١٩٤٧ أنشأ علاقات سرية مع قيادة "الهاغاناه" في تل أبيب، فاتهمه معارضوه بشتى التهم، فكان من أوائل الهاربين من يافا بعد نشوب المناوشات العسكرية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧.<sup>٢٣</sup> وتنقل بين القاهرة وغيرها من العواصم العربية والتقى الحاج أمين، ثم مثل اللاجئين في المحادثات مع إسرائيل وأطراف دولية، والتي جرت في لوزان ومدن أخرى، من دون الوصول إلى حلول معقولة.

وكان المبادر إلى إرجاع الهواري في سنة ١٩٤٩ مستشار رئيس الحكومة الإسرائيلية للشؤون العربية يهوشوا بلمون. ولما وُجّهت إليه الانتقادات بسبب خطوته هذه، سارع إلى إعلان أن الهواري "عمل معنا منذ سنة ١٩٤٥". وقد حافظ بلمون الذي مثل ونفذ سياسة السلطات الإسرائيلية تجاه العرب الباقين، على علاقاته الشخصية بالهواري أعواماً طويلة بعد اعتزال الأخير السياسة.<sup>٢٤</sup>

بعد رجوع الهواري إلى البلد سكن في عكا أولاً، حيث وجد بعض المؤيدين له، لكنه واجه عداوة كبيرة قادها الشيوعيون. وفعلاً، شنّ هؤلاء عليه في صحافتهم هجوماً شديد اللهجة واتهموه بـ "خدمة إسرائيل وسياستها".<sup>٢٥</sup> كما ذكّرت الصحافة الشيوعية القراء بعلاقاته القديمة مع المفتي ودوره في تنظيم النجادة، وأشارت بعين الريبة إلى دوره كممثل لمسألة اللاجئين في محادثات رودس، ثم عودته المفاجئة إلى البلد مع عائلته فقط.

كانت عودة الهواري مثيرة للاستغراب فعلاً، على خلفية دوره وعمله في يافا قبل سنة ١٩٤٨، ثم تمثيله قضية اللاجئين وحققهم في العودة بعد النكبة. وبناء على ذلك، اعتبر الشيوعيون رجوعه بموافقة السلطات ومباركتها جزءاً من سياسة "فرّق تسد"، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال تعاونه مع المطران حكيم من أجل إقامة حزب عربي عشية انتخابات ١٩٥١.

لكن بينما استمرت المنافسة بين المطران حكيم والشيوعيين طوال الخمسينيات، فإن الهواري اختار اعتزال السياسة بسرعة، بسبب ملاحقة الشيوعيين له، من جهة، وواقع العمل السياسي تحت مظلة الحكم العسكري من جهة أخرى، علاوة على مزاحمته من طرف أعوان السلطة الآخرين في الناصرة.

فمنذ سنة ١٩٥٠ خصص الهواري معظم وقته للعمل القضائي، وعاد إلى ممارسة مهنة المحاماة، ثم عُين قاضياً.

شكلت عودة الهواري وأفراد عائلته نموذجاً آخر لعودة "غير المغضوب عليهم"، خدمة لمصالح إسرائيل السياسية في الأعوام الأولى بعد النكبة. لكن مجموع هؤلاء لم يتعدّ الألف وهو عدد ضئيل، حتى مقارنة بمن طردتهم إسرائيل ممن بقوا بعد النكبة، وذلك في الفترة نفسها الواقعة بين سنتي ١٩٤٩ و١٩٥٠.

تجدد الإشارة إلى أنه على الرغم من أن ملفات "لمّ شمل" العائلات وكيفية اتخاذ القرارات فيها ما زالت أسراراً مكتومة تتحفظ الحكومة الإسرائيلية على كشفها، ومعها أرشيف الدولة ومؤسساتها الأخرى، فإن بعض الحالات البارزة معروف ولا يحتاج إلى وثائق الأرشيفات، فالمتعاونون مع الحزب الحاكم من أمثال سيف الدين الزعبي والمطران حكيم، نجحوا في إعادة بعض الأفراد من المقربين، وكان النموذج البارز في الناصرة السماح بعودة عائلة سروجي وعلى رأسهم الأخوين الدكتور عزيز والمهندس أنيس في سنة ١٩٥١. وكانت الحكومة في كثير من الأحيان توافق على لمّ شمل عائلات فرقتها حرب ١٩٤٨، في مقابل التصويت لحزب "مباي" والقوائم العربية المرتبطة به.<sup>٢٧</sup>

### III

#### الغائبون الحاضرون في الجليل

بعد إتمام إسرائيل احتلال الجليل الأعلى في نهاية سنة ١٩٤٨، وجد نحو ٢٠,٠٠٠ نسمة من الفلسطينيين الباقين في شمال فلسطين أنفسهم يعيشون على بعد مسافة قصيرة من بيوتهم وأراضيهم من دون أن يستطيعوا العودة إليها.<sup>٢٨</sup> وكانت حصّة الناصرة من هؤلاء المهجرين كبيرة، إذ بلغ عددهم فيها نحو ٥٠٠٠ نسمة في أواخر سنة ١٩٤٨، نصفهم تقريباً من مهجري المدن التالية: حيفا؛ طبرية؛ بيسان؛ عكا؛ شفاعمرو. وكان سامي جرابسي قد أعدّ تقريراً مفصلاً عن "اللاجئين" في الناصرة وأوضاعهم المعيشية في المدينة،<sup>٢٩</sup> أظهر أن أوضاع القرويين منهم صعبة للغاية. ففي دير الأيتام (الساليزيان) وُجد نحو ٦٠٠ لاجئ من قرى عيلوط والمجيدل وأم قبي، وكانت قاعات الدير مكتظة بمنّ نزلوا فيها، "وليس هناك ما يفصل بين العائلات غير خيط أو حبل أو قطعة خشب."<sup>٣٠</sup> وعلى الرغم من ذلك، فإن أوضاع اللاجئين في الناصرة أصبحت أفضل كثيراً من إخوانهم الذين وصلوا إلى مخيمات اللجوء في لبنان، وعاشوا فيها بقية حياتهم.

سمحت السلطات الإسرائيلية للعديد من أهالي حيفا وشفاعمرو وعكا بالعودة إلى مدنهم والعيش فيها، كما سمحت أيضاً لمهجري عيلوط بالعودة إلى قريتهم. أمّا أهالي صفورية فإن جميع محاولاتهم للعودة إلى بلدتهم قوبلت بالمعارضة العنيفة، وطُرد مئات الباقين وعشرات العائدين إلى القرية مرة بعد أخرى، فظل المهجرون من صفورية والمجيدل ومعلول القسم الأكبر من اللاجئين في مدينة البشارة. وكانت موافقة السلطات الإسرائيلية على عودة سكان



المدن إلى حيفا وعكا وشفاعمرو غير مكلفة نسبياً، في حين أن مسألة المهجرين من القرى كانت مختلفة، لأن أطرافاً استيطانية طمعت بالتسلط على أراضيهم، ولذا، استمرت الحكومة الإسرائيلية في رفض طلبات هؤلاء المهجرين القرويين العودة إلى بيوتهم. فضلاً عن الناصرة، فإن شفاعمرو وطمرة في الجليل الغربي استوعبت آلاف المهجرين من تلك المنطقة،<sup>٣١</sup> كما وصل مهجرون آخرون من الجليل الأسفل إلى قرى الجليل الأعلى وسكنوها حتى احتلالها في عملية "حيرام" في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨.

وعند إتمام احتلال الجليل في عملية "حيرام"، بذل الجيش الإسرائيلي جهوداً كبيرة للتخلص من الأهالي، وخصوصاً سكان قرى ما سمّوه الشريط الحدودي مع لبنان. وكانت تلك السياسة التي تضمنت ارتكاب عدة مذابح وعمليات تهجير بقوة السلاح تنفيذاً لرغبة بن - غوريون الذي وعد وزراء حكومته بأن الجليل "سيكون خالياً من العرب" بعد احتلاله.<sup>٣٢</sup>

إن حكاية أهالي قريتي إقرت وكفر برعم معروفة ومشهورة، فقد تم تهجير سكانهما بوعود مضللة بالعودة خلال أسابيع، ثم اكتشف هؤلاء بعد أشهر أن إسرائيل وجيشها لا ينويان الوفاء بوعودهما، فقرروا عدم الاستمرار في السكوت، والنضال من أجل عودتهم. فضلاً عن مراجعة السلطات، أرسل أهالي كفر برعم بعثة لمقابلة مطران الموارنة في لبنان، إغناطيوس مبارك، وطلبوا تدخله ومساعدته.<sup>٣٣</sup>

وفي شباط/فبراير ١٩٤٩ قام بعض أهالي كفر برعم بأعمال ترميم وصيانة لبيوتهم، لمنع دخول مياه الشتاء إليها، لكن الجيش وصل إلى المكان، واعتقل ٦٥ شخصاً، بينهم الكهول والنساء والأطفال، ونقلهم بالشاحنات إلى الحدود بالقرب من جنين. غير أن هؤلاء المبعدين لم يبقوا في الضفة الغربية، وإنما انتقلوا إلى شرق الأردن ثم سورية ولبنان. وبعد وصولهم إلى الجنوب اللبناني بمدة قصيرة عبروا الحدود وعادوا إلى بيوتهم "الموقّعة" في قرية الجش.<sup>٣٤</sup>

أثار هذا الحادث مخاوف أهالي كفر برعم الذين فهموا من تصرف الجيش الإسرائيلي تجاههم أن لا نية حقيقية لإرجاعهم إلى بيوت قريتهم، وزادت مخاوفهم بعد أن شاهدوا رجال "هكيرن هكيمات" يعملون في أراضيهم، وتلا ذلك إقامة شببية حركة "هشومير هتسعير" أول نقطة استيطانية على أراضيهم في ٥ حزيران/يونيو ١٩٤٩. وبعد ذلك بأيام، قام المستوطنون، مدعومين برجال شرطة، بإبعاد الشباب الذين أمضوا أشهراً في المكان لحراسة بيوت القرية ومحتوياتها. وأقام المستوطنون الجدد نحو عامين في بيوت القرية المهجورة قبل أن ينتقلوا في صيف سنة ١٩٥١ إلى مكان جديد ودائم لكيبوتس برعم.<sup>٣٥</sup>

خلال تلك الفترة استمر أهالي كفر برعم في مراسلة الحكومة وممثليها ومقابلة بعض الموظفين في الشمال، على أمل بأن تتم إعادتهم إلى قريتهم. إلا إن مواصلة إبعاد الأهالي عن كفر برعم جعلتهم يفهمون أن السلطات لا تنوي السماح بعودتهم إلى بيوتهم نهائياً.

في أيار/مايو ١٩٥١، وبعد يأس أهالي إقرت أيضاً من الوعود الحكومية، قرر سكان القريتين التوجه إلى محكمة العدل العليا في القدس، واختاروا المحامي محمد نمر الهواري

ليمثل قضيتهم، لكن هذه المحكمة في نهاية الأمر لم تنصف الأهالي، ولم تحقق العدالة المرجوة. وبناء عليه، قام الجيش والمستوطنون بهدم البيوت واقتلاع معظم أشجار الزيتون في سنة ١٩٥٣. غير أن سكان هاتين القريتين لم ييأسوا، وأثمرت مثابرتهم مكاسب رمزية بإحياء المقابر وأداء الشعائر في كنيسة كفر برعم، علاوة على إقامة تظاهرات واعتصامات جذبت اهتمام المؤيدين وتضامنهم، فصاروا رمزاً لنضال "الغائبين الحاضرين" من أجل العودة، وذاعت قضية إقرت وكفر برعم محلياً وعالمياً.

وعانى سكان قرى جليلية أخرى تجارب مماثلة. فأهالي الغابسية، شمالي شرقي عكا، عادوا إلى قريتهم في أواخر سنة ١٩٤٨ بعد انتهاء القتال في المنطقة، وكانوا قد هجروا بيوتهم بعد الهجوم على قريتهم في أيار/مايو، ووجدوا ملجأ في القرى العربية المجاورة. لكن عودة أهالي الغابسية إلى بيوتهم لم تدم طويلاً، إذ تدخل الجيش الإسرائيلي وأجبرهم على تركها والانتقال إلى العيش في المزرعة والشيخ دنون، وذلك في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٥٠.

توجه أهالي الغابسية إلى محكمة العدل الإسرائيلية العليا التي قررت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١ أنه يحق لسكان القرية العودة إلى بيوتهم،<sup>٣٦</sup> فعاد الأهالي إلى بيوتهم، لكن قرار المحكمة كان أقل قيمة من أنظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٥، والتي استخدمها الجيش الإسرائيلي الذي تدخل ثانية وأخرج الأهالي من قريتهم، معلناً المكان منطقة عسكرية مغلقة. ومثلما حدث في إقرت وكفر برعم، قامت السلطات الإسرائيلية بهدم بيوت الغابسية، ولم يتبق منها إلا الجامع، فأقفل ملف العودة إلى هذه القرية مثل العديد من قرى "الغائبين الحاضرين".<sup>٣٧</sup>

وحكاية أهالي قديتا، القريبة من صفد، ليست أقل إثارة وغرابة من سابقتها. فقد هجر أهالي القرية، في معظمهم، بيوتهم في أيار/مايو ١٩٤٨ بعد مذبحه عين الزيتون المروعة والقريبة منهم. وكان الجنود الذين احتلوا عين الزيتون وتمتروا فيها يطلقون نيرانهم على بيوت قديتا من حين إلى آخر. واستمرت الأوضاع على هذه الحالة حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ حين أتمت إسرائيل احتلال الجليل في عملية حيرام.

وروى علي حليحل (أبو حسين) أنه استأجر خلال تلك المدة بيتاً لعائلته في الجش القريبة، ونجح في أن يحصد، صيفاً، ما كان قد زرعه في أراضيهم بقديتا. وبعد احتلال القرية رحل مع غيره من سكان القرية ووصلوا إلى الجنوب اللبناني. وظل معظم أفراد حمائل القرية الأربع في مخيمات اللاجئين ما عدا عائلة حليحل التي تمكنت من العودة بسبب علاقات بعض رجالها مع مانو فريدمان.<sup>٣٨</sup>

تعرضت قرى الصفصاف والجش خلال عملية حيرام، لمذابح وأعمال قتل دبّت الرعب في أهالي قديتا الذين ظلوا في قريتهم، وأولئك الذين انتقلوا إلى الجش أيضاً، فقرروا الرحيل إلى لبنان.

وكان مانو فريدمان من مستعمرة روش بينا (الجاغونة سابقاً) على علاقة جيدة مع عدد

من أفراد عائلة حليحل ممّن عملوا معه في الزراعة والتجارة، وقد أرسل مبعوثاً إلى خالد حليحل الذي كان يعمل حرّاً في أراضيّه يطلب منه العودة للعمل معه، لكن حليحل اشترط أن يعود مع جميع أفراد الحامولة وليس لوحده، فوافق فريدمان على طلبه.

وفعلاً، عادت عائلة حليحل الموسعة من الجنوب اللبناني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، فأسكنهم مانو فريدمان في بيوت الجاعونة المهجرة التي أمضوا فيها أشهر الشتاء.<sup>٣٩</sup> غير أن مطالبة آل حليحل بإعادتهم إلى قديتا لم تلقَ أذاناً صاغية، مثل جميع "الغائبين الحاضرين"، لتتم، بعد ذلك، السيطرة على أراضيهم وتوطين اليهود في القرية، كما قررت السلطات نقلهم بالقوة إلى قرية عكبرة المهجورة جنوبي صفد في تموز/يوليو ١٩٤٩، بعد أن رفضوا الانتقال إلى غير قريتهم.

وروى علي حليحل (أبو حسين) أن عدد أفراد الحامولة حينذاك كان يتراوح ما بين ١١٠ و١٢٠ فرداً.

وأثار نقل السكان من الجاعونة بالقوة، نقاشاً وصلت أصدائه إلى طاولة الحكومة وقاعات الكنيست، وهنا قدّم عضو الكنيست إيعيزر براي من حزب "مبام" استجاباً أرفقه بوصف مفصل لعملية النقل التي سمّاها "هجوم الجيش والشرطة على أهالي قرى في الجليل الشرقي".<sup>٤٠</sup>

وكعادته في مثل هذه الحالات، قدم بن - غوريون دعماً لما قام به الجيش ووضع مبررات له، لإسكات المعارضين.

بعد نقلهم بالقوة، تُرك آل حليحل معزولين في تلك المنطقة من ناحية صفد عن أغلبية العرب الباقين في الجليلين الأعلى والأسفل، واضطروا إلى قبول مصيرهم مفضّلين على العيش في مخيمات اللجوء في لبنان. ومَن زار آل حليحل في عكبرة حتى أواسط السبعينيات وجد أهلها يعيشون بلا كهرباء ولا خدمات أساسية، مثل الشارع الترابي غير المعبد الذي كان السكان وضيوفهم يستخدمونه للوصول إلى صفد.

وحكاية البقية الباقية من أهالي قرية الخصاص في سياق مسألة "الغائبين الحاضرين"، فريدة من نوعها. فسكان الخصاص، الواقعة شمالي بحيرة الحولة، كانوا قد رحلوا عن القرية بعد تعرضها لعملية انتقام شتّها جنود "البلماح" في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، ما عدا الشيخ عطية والعشرات من أفراد عائلته، الذين ظنوا أن أي سوء لن يطالهم بسبب "علاقاتهم الطيبة" مع جيرانهم اليهود.<sup>٤١</sup> وكان عدد من أبناء هذه العائلة قد تطوع للحرب في صفوف الهاغاناه، ثم في الجيش الإسرائيلي في سنة ١٩٤٨.

في أواخر تلك السنة، طلب الجيش من أفراد عائلة عطية الرحيل عن تلك المنطقة الحدودية مؤقتاً، ففعلوا، وبعد عدة أسابيع عاد الشيخ عطية وعدد من أولاده الذين خدموا في الجيش إلى بيوتهم، وأخذوا يزرعون أراضيهم مجدداً. لكن جنوداً ورجال شرطة حضروا إلى القرية في ٥ حزيران/يونيو ١٩٤٩ وطالبوهم، من دون إنذار مسبق، ب"أن يخلوا المكان فوراً"،<sup>٤٢</sup> وعملوا على نقلهم إلى سفوح جبل كنعان حيث تركوهم بلا ماء ولا مأوى.

وحاول أصدقاء الشيخ عطية اليهود أن يُثّنوا السلطات عن طرده وأفراد عائلته عن قرية الخصاص، لكن من دون نجاح، وبينما اعترفت الحكومة بـ "ولاء سكان الخصاص" من عائلة الشيخ عطية، فإنها قررت "لأسباب أمنية" منع عودتهم إلى بيوتهم القريبة من الحدود اللبنانية. ولما اقترب فصل الشتاء في سنة ١٩٤٩، نقلتهم السلطات العسكرية من جبل كنعان إلى منطقة وادي الحمام القريبة من طبرية.<sup>٤٣</sup>

بعد عامين من الوساطات الفاشلة، توجه الشيخ عطية - بتشجيع من أصدقائه اليهود - إلى محكمة العدل العليا في القدس،<sup>٤٤</sup> وتطوع اثنان من أفضل المحامين العرب في حينه، وهما حنا نقارة والياس كوسا، لتمثيل أصحاب هذه القضية ضد الحكومة ومؤسساتها، ولا سيما أنه لم يكن هناك أي قرار رسمي بطردهم من أرضهم. غير أن السلطات تداركت هذا الخلل الفني، وأصدرت أمراً في ٧ تموز/يوليو ١٩٥٢ بطرد المدعين بأثر رجعي، الأمر الذي أقفل ملف إمكان العودة إلى قرية الخصاص.

هكذا اضطر حتى من خدم في جيش إسرائيل في سنة النكبة إلى أن يقبل بالسياسة الصهيونية التي سعت للاستيلاء على الأراضي العربية من خلال سياسة التطهير العرقي ومنع العودة من وإلى إسرائيل.

ومن الأمثلة أيضاً، حالة سكان شعب المميّزة. فأهالي هذه القرية، في معظمهم، لجأوا إلى مجد الكروم وقرى أخرى في منطقة الشاغور، منضمين بذلك إلى آلاف "الغائبين الحاضرين". وبعكس قرى كثيرة مهجرة، لم تقم السلطات بهدم بيوت شعب، وإنما سمحت لبعض المتعاونين معها بالسكن في تلك البيوت المهجورة، ثم قامت في سنة ١٩٥٣، بنقل قسم من سكان قريتي كراد البقارة وكراد الغنامة في منطقة الحولة إلى بيوت شعب. وفي حالة هذه القرية يبدو بشكل واضح أن السلطات أرادت الانتقام من أهلها بسبب إظهارهم حماسة مميزة في القتال ضد الجيش الإسرائيلي في سنة ١٩٤٨ وبعدها، فسمحت بعد عشرات الأعوام بعودة قسم من عائلات القرية بحسب شروطها، بينما رفض آخرون مثل تلك العودة.<sup>٤٥</sup>

هكذا شكلت تجربة أهالي شعب حالة خاصة - مركبة ومميّزة - ما زالت تنتظر دراسة موسعة، لمقارنتها ببقية قرى "الغائبين الحاضرين".

#### IV

### عودة أهالي عيلبون وعيلوط

تبرز تجربة أهالي قريتي عيلبون وعيلوط في الجليل كنقيض للسياسة العامة التي اتبعتها إسرائيل، والتي منعت عودة المهجرين إلى بيوتهم، بمن في ذلك "الغائبون الحاضرون" الذين أشرنا إلى مآساتهم سابقاً. فما هي الأسباب والحيثيات التي جعلت عودة سكان هاتين القريتين ممكنة بعكس عشرات القرى الأخرى في شمال فلسطين؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال وربما كتمهيد لذلك، نسوق فيما يلي، وباختصار، حكاية

تهجير أهالي كل واحدة منهما بعد ارتكاب الجيش الإسرائيلي مجزرة كجزء لا يتجزأ من سياسة التطهير العرقي في سنة النكبة.

١ - قضية عيلبون: سقطت عيلبون في عملية "حيرام" التي أكملت إسرائيل بها احتلال الجليل الأعلى حتى الحدود اللبنانية. وما إن بدأ الجيش الإسرائيلي تلك العملية حتى انسحب جيش الإنقاذ من المنطقة تاركاً أهالي أكثر من ستين قرية أمام مصيرهم المجهول. في مساء ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ صعد أهالي عيلبون على سطوح منازلهم كعادتهم في أيام الصيف الحارة، لكنهم لم يسمعوا أصوات متطوعي جيش الإنقاذ كالعادة إلى الجنوب الشرقي من قريتهم. وتبيّن للأهالي، في الليلة نفسها، أن هؤلاء انسحبوا من المنطقة من دون أن يسمحوا للشباب القرية الذين رافقوهم بأن يودعوا أهاليهم.<sup>٤٦</sup> انسحب بعض الشباب الذين تعاونوا مع جيش الإنقاذ إلى لبنان، بينما اختار آخرون الاختباء في الجبال. ومع أن قلّة من سكان القرية غادروها صباح ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، إلا أن معظمهم لم يغادر، ورفع بعضهم الرايات البيضاء على السطوح، في حين استقبل رجال دين، من الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية، جنود فرقة غولاني الذين دخلوا إلى القرية صباح اليوم التالي بالترحاب.<sup>٤٧</sup> وعلى الرغم من ذلك، فإن الجنود اختاروا ١٢ شاباً من أهالي القرية وأعدموهم بدم بارد، ثم أمر الضابط المسؤول جميع السكان (ما عدا رجال الدين) الموجودين بالاستعداد سريعاً لإبعادهم مشياً على الأقدام إلى لبنان. بعد المذبحة أُجبر الأهالي على مغادرة قريتهم، وساروا على الأقدام مدة يومين من عيلبون إلى قرية المغار المجاورة بحراسة جنود إسرائيليين، ثم إلى كفر عنان شبه المهجورة، ومنها إلى فراضية.<sup>٤٨</sup>

انتشرت أخبار مذبحة عيلبون وطُرد أهلها في قرى المنطقة. ويبدو أن هذا الأسلوب العلني للتطهير العرقي مع بداية احتلال الجليل الأعلى، كانت الغاية منه دَبّ الرعب بين السكان ودفعهم إلى ترك المنطقة قبل وصول الجيش الإسرائيلي إليها. وقرر عدد من الشبان الذين اختبأوا في الجبال العودة إلى القرية بعد المذبحة وطرد السكان، على الرغم من المخاطر الكبيرة، ووجدوا البعض مختبئاً في بيت الخوري مرقص المعلم، أو في بيوت أخرى.<sup>٤٩</sup>

لم تقبل الأغلبية العظمى من أهالي عيلبون الذين وصلوا إلى لبنان بعد طردهم، العيش في الشتات، وتحركت على شتى الجبهات لضمان عودتها إلى بيوتها. وكان العامل الحاسم والأساسي في الأمر الاتصالات التي أجراها رجال الكنيستين مع جهات عالمية ومحلية، والتي كسبوا فيها عطفاً وتأييداً كبيرين، وهو ما أخرج إسرائيل كثيراً، في وقت كانت بأمس الحاجة إلى دعم الدول الغربية. أمّا في إسرائيل نفسها، فعمل وزير الشرطة بيخور شالوم شيطريت (المولود في مدينة طبرية) بسرعة لضمان حل المشكلة بالتعاون مع رجال الكنيسة وجهات سياسية أخرى.

ونهار السبت الموافق فيه ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، حمل ميخائيل داموني

وبطرس شكري متا رسالة من الخوري مرقص المعلم إلى أهالي عيلبون في لبنان يُعلمهم فيها بأن يعودوا بسرعة إلى بلدتهم.

كانت آثار الصدمة من المأساة التي حلت بهم قبل ثلاثة أسابيع ما زالت قوية، فتخوف العديد من العودة من دون ضمانات، بينما قرر البعض المخاطرة، وبدأت رحلة العودة لهؤلاء في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.<sup>٥٠</sup>

وتكرر وصول الرسائل والرسائل إلى أماكن وجود أهالي القرية في لبنان، فاندفع مزيد منهم إلى العودة جماعات ووحداً مشياً على الأقدام. وحكايات مسيرة العودة التي استمرت عدة أشهر لا توثيق لها في أرشيفات إسرائيل العسكرية والمدنية. ولولا روايات التاريخ الشفوي لما تمكنا من معرفة تفصيلات المذبحة، ثم طرد السكان وعودتهم إلى هذه القرية الجليلية بالتدريج حتى ربيع سنة ١٩٤٩.<sup>٥١</sup>

تركت الأحداث التي شهدتها القرية خلال النكبة تأثيراً كبيراً في الأهالي العائدين الذين بقوا في حالة حداد أكثر من عام، فأُلغيت حفلات الأعراس، واحتفالات الأعياد والمواسم كافة. والأسئلة التي تطرح نفسها، هي عن الأسباب التي مكنت أهالي عيلبون من العودة بخلاف أهالي قريتي إقرت وكفر برعم: هل هو الموقع الجغرافي البعيد عن الحدود اللبنانية وخطط الاستيطان الصهيونية؟ أم هو عدم استكانة أهالي عيلبون وتحريكهم ضغوطاً محلية ودولية سريعة على الحكومة الإسرائيلية؟ وهل للمعلومات التي تسربت عن المذبحة والطريقة البشعة لطرد الأهالي إلى لبنان دور في محاولة إسكات الأهالي عن طريق إعادتهم والتكتم على جرائم الحرب؟

٢ - قضية عيلوط: على غرار عيلبون، تشكل عيلوط استثناء في حكاية "الغائبين الحاضرين"، ذلك بأن الأهالي عادوا إلى قريتهم بعد تهجيرهم منها لأكثر من عام. تم احتلال عيلوط في معارك الأيام العشرة في تموز/يوليو ١٩٤٨. وبينما لم تتعرض الناصرة ومعظم قرى ناحيتها لأعمال التطهير العرقي (مذابح وتهجير) الممنهج، فإن عيلوط تعرّض أهلها للقتل والتهجير، فضلاً عن ثلاث قرى أخرى، هي صفورية المجاورة ومعلول والمجيدل في مرج ابن عامر.

وصل بعض مهجري عيلوط إلى لبنان، بينما وجدت الأغلبية ملجأ في دير الساليزيان في مدينة البشارة. ومن حسن حظ هؤلاء أن السلطات الإسرائيلية سمحت لهم في نهاية المطاف بالعودة إلى قريتهم، فكانوا بذلك أوفر حظاً من لاجئي القرى الثلاث الأخرى المهجرة في منطقة الناصرة.

بدأت حكاية اقتلاع سكان عيلوط في ١٦ تموز/يوليو ١٩٤٨، حين هاجم جنود فرقة غولاني بيوت القرية من الجهتين الغربية والجنوبية، فوجدوا سلاحاً في بعض البيوت وقاموا بتفجيرها، وأمروا الأهالي بالتجمع بالقرب من الجامع: الرجال في جهة، والنساء في جهة أخرى.<sup>٥٢</sup>

وارتكبت مجزرة مروعة، إذ قاد ضابط باسم نسيم مجموعة من شباب القرية إلى أحد كروم الزيتون، "وأوقفهم في صف واحد، ثم قام الرشاش على سيارة الضابط بحصدهم خلال دقائق معدودات."<sup>٥٣</sup>

وأكمل جنود فرقة غولاني جريمتهم عند موقع عين البيضا حيث اختبأ عشرة رجال هناك، وجرى إعدامهم بدم بارد. ولم تنتهِ مأساة القرية يومها، إذ عاد الجنود بعد أسبوع، فقاموا بنهب أثاث البيوت والمدرسة وسرقوا الخيول وصناديق تربية النحل وعشرات رؤوس البقر. بعد هذه العملية، لم يبقَ في القرية إلا بعض كبار السن، بينما رحلت أغلبية الأهالي إلى الناصرة.

عاش أهالي عيلوط ظروفاً صعبة جداً لعام ونصف عام في الناصرة من دون أن يُسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم. ويذكر المؤرخ مصطفى العباسي الذي درس أحداث النكبة في عيلوط والناصرة، أن ضغوط رؤساء دير الساليزيان والقنصل الفرنسي في حيفا كانت العامل الحاسم في قرار السماح بعودة أهالي عيلوط.<sup>٥٤</sup>

ويشير العباسي إلى أنه في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ وصل ممثل رسمي للحكومة الإسرائيلية إلى الدير حيث سلم رئيسه قرار الحكومة المذكور. وعندها، أعلم أهالي عيلوط بالاستعداد للعودة إلى قريتهم في اليوم التالي، وفعلاً، مشى الأهالي في ٤ كانون الثاني/يناير إلى بيوتهم يتقدمهم الراهب دوبروفسكي.<sup>٥٥</sup>

لكن تبعات التهجير والمذبحة لم تنتهِ عند العودة في ذلك اليوم، إذ كان على الأهالي أن يناضلوا من أجل استخلاص أراضيهم التي سيطرت عليها المستعمرات الصهيونية. كما أن التغلب على الصدمة، والخوف الشديد من عقاب سلطات الحكم العسكري، منعاهم حتى أيار/مايو ٢٠٠٨ من إحياء أحداث النكبة في قريتهم.<sup>٥٦</sup>

وهكذا نجا أهالي عيلوط وعيلبون من مصير التهجير الدائم واعتبارهم "غائبون حاضرون" مثل عشرات سكان القرى الذين هُجروا ولم يُسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم. ويمكن إضافة حالة الثالثة هي قرية كفر قرع من وادي عارة، والتي هجرها أهلها لعام ونيف، ثم عادوا إلى بيوتهم عشية نقل المثلث من السيطرة الأردنية إلى إسرائيل بُعيد اتفاقية الهدنة في أيار/مايو ١٩٤٩.<sup>٥٧</sup>

وكان لمبادرة بعض سكان القرية، واقتناصهم اللحظة التاريخية الملائمة للعودة، الدور الأهم في نجاح هذا الرجوع قبل فوات الأوان.

ثلاث حكايات لثلاث قرى في شمال فلسطين عانت التهجير مدة من الزمن، لكن أهاليها عادوا إلى بيوتهم، فصارت بلداتهم اليوم ضمن القرى العامرة التي نجت من الدمار، ومن مصادرة أراضيها كلها لمصلحة مشروع الاستيطان الصهيوني الكولونيالي.

## V

### العودة إلى الوطن على الرغم من خطر الموت على الحدود

في بداية سنة ١٩٤٩ كان زعماء إسرائيل، بعد انتصارهم في الحرب، على ثقة بعدم وجود أي تهديد جدي لحدود دولتهم، ففرغوا لإتمام أول انتخابات عامة في ٢٥ كانون الثاني/يناير من هذه السنة

وفي النصف الأول من تلك السنة، وقّعت إسرائيل اتفاقيات هدنة مع جميع الدول العربية المجاورة، كرست الاعتراف الفعلي بقيام دولة اليهود على ٧٨٪ من أراضي فلسطين التاريخية.<sup>٥٨</sup> وفي تلك الأثناء، قُبِلت إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة من دون شروط تلزمها بقبول عودة ولو جزء من مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين، تنفيذاً للقرار ١٩٤.

هذا العجز العربي والدعم الدولي ترجمتهما إسرائيل إلى تنفيذ سياسة العزل والتضييق على الباقين من الفلسطينيين في الأراضي التي احتُلت خلال حرب النكبة، من خلال نظام الحكم العسكري وتطبيق قوانين الطوارئ الانتدابية لسنة ١٩٤٥. والأُنكى من ذلك أن زعماء إسرائيل اعتقدوا في أوائل الخمسينيات أن في إمكانهم التخلص من بعض الباقين بطردهم حيناً، وتشجيعهم على الرحيل أحياناً أخرى.

لم يتعدّ عدد الفلسطينيين الباقين في نهاية سنة ١٩٤٨، وبداية السنة التالية، ١٢٠,٠٠٠ نسمة، أغلبيتهم العظمى في حيفا والجليل. وشكّل الباقون في تلك المناطق من شمال فلسطين (نحو ١٠٠,٠٠٠ نسمة) معظم السكان. أمّا بقية المناطق التي سيطرت عليها إسرائيل فلم يبقَ فيها إلاّ أقليات هامشية.

ومثلما هو معروف، فإن قرى المثلث الصغير: من كفر قاسم جنوباً، حتى أم الفحم وقرى البنات حولها، لم تصبح جزءاً من إسرائيل إلاّ في أعقاب اتفاقية الهدنة مع الأردن في ربيع سنة ١٩٤٩. وقد شهد النصف الأول من تلك السنة محاولات حثيثة قام بها الجيش الإسرائيلي للتخلص من آلاف الباقين في الجليل بطردهم إلى ما وراء الحدود. وفي المقابل، فإن آلاف اللاجئين الذين عانوا الذل ومرارة العيش في المخيمات قرروا عدم قبول واقعهم والمخاطرة بأرواحهم في سبيل العودة إلى بيوتهم وأراضيهم. وكان الجليل الذي نجت فيه عشرات القرى والمدن من الدمار والتهجير، المسرح الأساسي لنجاحات تحقيق العودة والثبات في الوطن المحتل على الرغم من الصعاب كافة.

يروى تقرير كتبه الجنرال إيميلخ أفنير، قائد الحكم العسكري "في المناطق المدارة"، عن عمليات مدهامة القرى العربية في الجليل، وأعداد المطرودين في كانون الثاني/يناير ١٩٤٩. وصل هذا التقرير إلى كل من وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش، وجاء فيه أنه "بناء على محادثتنا في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، أصدرت أوامر بتنفيذ عمليات تمشيط وتعرفّ إلى هوية السكان."<sup>٥٩</sup> وأضاف أفنير في تقريره أن عمليات التمشيط نُفذت في ١١ قرية جرى خلالها طرد ١٠٣٨ شخصاً إلى ما وراء الحدود. وبرز بين أعداد هؤلاء، العدد الكبير للمطرودين من مجد الكروم (٥٣٦ شخصاً)، أي أكثر من النصف. وضمت قائمة القرى التي طالها طرد السكان بلدات من ناحيتي عكا والناصرة.

واللافت للنظر أن هذه الوثيقة وأمثالها من الوثائق العسكرية لم تحدد المناطق التي طُرد الفلسطينيون إليها "وإلى ما وراء الحدود"، ولا مصيرهم بعد إبعادهم عن بيوتهم. فالمهم لدى محرري تلك التقارير كان تأكيد الهدف غير المعلن لسياسة الطرد، وهو تقليص عدد الباقين في الجليل قدر الإمكان.



لكن عدداً لا يستهان به من المهجرين قسراً عن شمال فلسطين عادوا إلى بيوتهم، وقدموا شهاداتهم الشفوية عن تجاربهم التي صممت عنها وثائق الأرشيفات الإسرائيلية.<sup>٦٠</sup> وبما أن حكايات العائدين بعد النكبة جديرة بالاهتمام، فإن الفقرات التالية ستورد نماذج مميزة منها تُغني معرفتنا بتجارب الماضي، وتُثري النقاش بشأن إمكانات تحقيقها في المستقبل:

روى محمد علي سعيد قداح (مواليد ١٩٢٨) أنه كان متزوجاً وله ابنتان ترك إحداهما مع أمه حين طُرد في أوائل سنة ١٩٤٩ مع مئات الأهالي من مجد الكروم. وأضاف في شهادته أنه اجتاز الحدود من لبنان وعاد إلى القرية أربع مرات خلال عامين، قبل أن يستقر فيها مجدداً في صيف سنة ١٩٥١.

وتذكّر قداح أنه كان يتوخى الحذر الشديد خلال تلك الزيارات لأهله خوفاً من القبض عليه ومعاقبة والديه بسبب عدم تبليغهم عن "متسلل" في بيتهم. ولهذا بنى خصاً من فروع شجر الزيتون في حاكورة دار أهله نام فيه عدة ليالي ليتقي شر إنزال العقاب بوالديه، كبار السن، إذا ما ألقى رجال الحكم العسكري القبض عليه. وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها السلطات الإسرائيلية لوقف ظاهرة عودة آلاف المهجرين إلى قرى الجليل، فإن المئات منهم على الأقل نجحوا كل عام في اجتياز الحدود اللبنانية بغرض زيارة الأهل أحياناً، والإقامة الدائمة أحياناً أخرى.

وعشية الانتخابات الثانية للكنيست الإسرائيلي، في تموز/ يوليو ١٩٥١، ترافع المحامي حنا نقارة أمام المحكمة المركزية في حيفا باسم ٤٨ من أهالي مجد الكروم الذين طالبوا بعدم طردهم مجدداً.

سمع قداح عن نجاح تلك القضية وإصدار المحكمة قراراً بإلزام الحكومة "تأمين" المدّعين بإعطائهم بطاقات هوية تضمن بقاءهم في القرية، فتوجه إلى شرطة عكا وحصل على بطاقة هوية.

ولما كانت زوجته وابنتاه في لبنان، فإنه وصل في اليوم التالي إلى مخيم شاتيلا كي يعيدهن بسرعة. وتذكّر قداح الذي تمتع حتى آخر حياته بذاكرة ممتازة أن وصوله إلى بيروت كان يوم انتخابات، كما سمع في اليوم ذاته عن اغتيال رياض الصلح في عمان.<sup>٦١</sup> وفي بيروت كان قداح قد تعرّف إلى فلسطيني من قرية الزيب (القريبة من رأس الناقورة) يُعيد لاجئين إلى الجليل عن طريق البحر بقوارب صيد السمك التي يملكها. وكانت طريق العودة البحرية من ميناء صور أسهل وأسرع للعائلات الشابة مع أطفالها. وفعلاً، جرى الاتفاق مع صاحب القوارب، فعاد في الليلة نفسها ١٢ شخصاً من الجنوب اللبناني إلى مستعمرة "شفي تسيون" شمالي عكا.

وتطابقت شهادة محمد علي سعيد قداح مع ما سمعته من أمي (كوثر مناع) أكثر من مرة بشأن طريق عودتنا البحرية من مخيم عين الحلوة، القريب من صيدا. فقد رجع الوالد من إحدى "زياراته" لمجد الكروم وقال للوالدة إن عليها الاستعداد في تلك الليلة للعودة إلى القرية.

لم تصدق أمي ما سمعته وأشارت إلى بطنها قائلة: "كيف سأستطيع المشي في الجبال مع هذا الحمل المتقدم؟" لكن الوالد هدأ من روعها قائلاً إنها لن تضطر إلى المشي بتاتا، وكل ما عليها فعله هو عدم طرح الأسئلة وتجهيز نفسها للسفر، من دون أن يشعر الجيران بذلك، لأن انتشار الخبر ووصوله إلى السلطات اللبنانية قد يعطلان خطة العودة. وفي تلك الليلة أقلت سيارة من منطقة صيدا للاجئين إلى صور، ثم نقلت قوارب صيادي الأسماك العائدين ليلاً، فوصلت عائلتنا مع أربع عائلات أخرى إلى بر الأمان شمالي مدينة عكا.

لقد كلفت العودة بحراً مبلغاً باهظاً من المال، لكنها وفرت على هؤلاء العائدين متاعب اجتياز الحدود مشياً على الأقدام، ومخاطر الموت بنيران "حرس الحدود". وقد أوردت في دراستي عن النكبة والبقاء عشرات حالات العودة للأفراد والعائلات الفلسطينية إلى قرى الجليل.<sup>٦٢</sup>

ومثلما هو معروف، فإن الحظ لم يحالف آلاف اللاجئين الذين دفعوا حياتهم ثمناً لمحاولات عودتهم إلى بيوتهم في الفترة ما بين سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٥٦. وتذكر يوميات محمد حيدر (أبو جميل) نماذج عينية لتلك الأحداث المؤلمة. فمثلاً، في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠، "وصلت الأخبار إلى مجد الكروم أن حسين خليل قداح قُتل بالقرب من الحدود".

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠، "انتشر في القرية خبر مقتل كل من سعيد رافع وأخيه مصطفى في الجبل الشمالي فوق بيوت قرية دير الأسد".<sup>٦٣</sup>

وفي حادثة بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٥١ قُتل على حدود لبنان لاجيء من شعب كان يسكن مجد الكروم، وجرح اثنان آخران من القرية نفسها هما أحمد مصطفى طه وزوجة خالد سعيد كيوان. ولم يكن هؤلاء القتلى والجرحى مسلحين، ولا هددوا أمن دولة إسرائيل، لكن حكومتها التي نفذت سياسة منع عودة اللاجئين بالقوة اعتبرت العائدين "متسللين" يجب قتلهم لردع غيرهم وإيقاف سيل رجوع الفلسطينيين إلى بيوتهم وأراضيهم.

## VI

### خاتمة: بين تجربة الماضي وآفاق المستقبل

لا يعيد التاريخ نفسه، ولا يمكن استنساخ مواجهة التحديات الراهنة من تجارب أمكنة وأزمنة أخرى حتى لو كانت فلسطينية، لكن في استطاعتنا تعلم دروس مفيدة من تجارب الماضي، مع تأكيد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الأحداث، حتى لو ظهر للبعض كأن الماضي يعيد نفسه. فالانقسام بين حركة "حماس" في غزة، والقيادة الفتاوية في رام الله، يبدو مشابهاً للصراع في خريف سنة ١٩٤٨ بين حكومة عموم فلسطين، والملك عبد الله ومؤيديه من معارضي الحاج أمين الحسيني.

كما أن أوضاع العالم العربي اليوم تبدو شبيهة بالصراعات داخل جامعة الأنظمة العربية، بين دولها التابعة لبريطانيا عملياً على الرغم من استقلالها ظاهرياً. وحتى موجات العنصرية المعادية للعرب والمسلمين في الغرب، ودعم اليمين الأميركي غير المشروط لإسرائيل، بيدوان مشابهيين للتأييد الذي حظيت به الصهيونية من المعسكرين الرأسمالي والشيوعي لإقامة الدولة اليهودية على أنقاض الوطن الفلسطيني في سنة ١٩٤٨. لكن هذه المقاربات تبقى سطحية وجزئية إذا لم نأخذ بعين الاعتبار كثيراً من المتغيرات، والعديد من أوجه الاختلاف بين الماضي والحاضر.

تتسارع الأحداث المتعلقة برسم مستقبل المنطقة العربية بعد تحطم أحلام شعوبها بالتخلص من الاستبداد وتحقيق العيش بكرامة وحرية حقيقية في أوطانها. وتتشابه الخطوط العريضة لمصائر المنطقة هذه الأيام مع ما شهدته الساحة الدولية وتلك المحلية قبل مئة عام. وبينما أدت بريطانيا وفرنسا دور عزاب مرحلة ما بعد سقوط الدولة العثمانية، فإن أميركا الترابية وروسيا البوتينية تؤديان هذا الدور بعد إفسال ثورات الربيع العربي. ويذهب البعض في هذه المقاربة التاريخية إلى تسليط الضوء على المسألة الفلسطينية لما تحمله التحديات الراهنة من أخطار وجودية. فبعد مئة عام من وعد بلفور الذي أسس للسياسة البريطانية الانتدابية، طلعت علينا تصريحات ترامب بشأن القدس عاصمة لإسرائيل، ثم نقل السفارة الأميركية إليها. ومثلما أسس وعد بلفور لمرحلة جديدة من تحالف الاستعمار مع المشروع الصهيوني، يبدو أن السياسة الأميركية بشأن القدس هي بداية لمحاولة إجبار العرب على الإقرار بنجاح مشروع الاستيطان الكولونيالي في فلسطين التاريخية. هذه المقاربة، إذا صحّت، تضع الفلسطينيين وقياداتهم أمام تحديات وجودية لا تقتصر على تصفية قضيتهم كمسألة تقرير مصير على جزء من تراب الوطن، بل تتعداها أيضاً إلى ما هو أخطر كثيراً.

وتعود جذور السياسة البريطانية البلفورية إلى أوائل القرن التاسع عشر، وتتكىء على ثقافة ومصالح استعمارية من جهة، وتربية دينية أنجليكانية لم ترَ مشكلة أخلاقية في عودة اليهود إلى فلسطين وإقامة دولتهم على حساب أهلها الأصلايين من جهة ثانية. تلك الثقافة الاستعمارية التي سادت أوروبا منذ القرن السادس عشر سمحت بقيام مجتمعات الاستيطان الكولونيالي في الأمريكتين، وفي أستراليا ونيوزيلندا، وغيرها من الأماكن، بتصفية شعوبها الأصلاية.

اليوم، تقوم الولايات المتحدة، وهي نتاج أكبر وأقوى مجتمعات الاستيطان الكولونيالي، بدعم دولة الاستيطان الصهيوني للقضاء على حلم الشعب الفلسطيني بالعيش بحرية وكرامة على تراب وطنه.

وعلى غرار بريطانيا ما بعد الحرب العالمية الأولى، فإن سياسة أميركا الترابية تتكىء على أحلام السيطرة الاستعمارية على المنطقة العربية بالتحالف مع ثقافة مسيانية عنصرية وأنظمة عربية مستبدة. وأمام هذه الهجمة الهمجية على وجود الفلسطينيين في وطنهم بعد

سبعين عاماً من نكبتهم الأولى، يبرز السؤال الأهم عن آليات واستراتيجيات الرد على التحديات المصيرية الراهنة.

فمعركة الشعب الفلسطيني في شتى أنحاء الوطن المحتل صارت صراع بقاء بعد تغول الاستيطان الصهيوني وشرعنته مؤخراً في "قانون أساس القومية" الذي ينفي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في أي بقعة من تراب وطنه.<sup>٦٤</sup> كما أن هذا القانون الذي لم يلق أي انتقاد من الإدارة الأميركية يتناغم مع ما يسمى "صفقة القرن" التي تسعى لسد الطرق أمام إقامة دولة فلسطينية.

وتتواتر الأخبار عن سعي الإدارة الأميركية لقطع الطريق أمام عودة اللاجئين من خلال توطينهم في الدول العربية المجاورة لفلسطين.

لقد وصلت أوهام اتفاق أوسلو والمراهنة على المفاوضات برعاية أميركية إلى طريق مسدودة، والسؤال المطروح الآن على الشعب الفلسطيني وقياداته في غزة ورام الله يتعلق بالخيارات الاستراتيجية لمواجهة التحديات الجديدة. وعلى ضوء مسيرات العودة على حدود قطاع غزة مع إسرائيل، والتي بدأت في يوم الأرض في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، يجدر بنا دراسة هذه التجربة مع تجارب العودة بعد النكبة. فخيارات العودة يجب ألا تبقى تكراراً للخطابات النارية والتصريحات السياسية بشأن حق العودة المقدس، من دون التقدم خطوات نحو ترجمة عملية لتلك التصريحات.

إن مسؤولية إسرائيل عن النكبة الفلسطينية، ومحاولات إنكارها، لا تقتصر على ما قامت به في حرب ١٩٤٨، بل تتعداها كثيراً أيضاً. فإعطاء المستوطنين الصهيونيين الحق في "العودة" إلى فلسطين "بعد ٢٠٠٠ عام"، واستمرار منع الحق الطبيعي لعودة اللاجئين العرب الذين اقتلَعوا من أراضيهم ووطنهم، هما حجر الأساس للنكبة المستمرة، ولإنكار حق تقرير المصير الفلسطيني.

لقد جندت الصهيونية الدين واللغة والتوراة، ثم نسجت الأساطير، وفعلت شبكات الدعاية والإعلام في سبيل إنكار حتى الاعتراف بالفلسطينيين ضحية لآخر مشاريع الاستيطان الكولونيالي الأوروبي. ولما بات بعض أوساط الرأي العام العالمي يتعاطف مع القضية الفلسطينية كمسألة حقوق إنسان بعد أكثر من نصف قرن على الاحتلال الإسرائيلي في سنة ١٩٦٧، صار زعماء الدولة اليهودية يرون في الحركات والأحزاب العنصرية الغربية حليفاً ضد العرب والمسلمين عامة.

وفي الأعوام الأخيرة صارت حكومة إسرائيل، ومعها الإدارة الأميركية بزعامة ترامب، مراكز إشعاع وتشجيع للحركات العنصرية، ولنشر الكراهية ضد المسلمين والمهاجرين الهاربين من الموت والمجاعة في دول العالم الثالث.

صارت فلسطين وقضية شعبها المشرد والواقع تحت حكم نظام فصل عنصري (أبارتهايد) صهيوني، رمزاً للتضامن الأخلاقي والسياسي لجميع الذين تهتمهم مسائل حقوق الإنسان والعدالة ومقاومة التوحش الرأسمالي.

لذا، فإنه على الرغم من اختلال ميزان القوى العسكري والسياسي لمصلحة إسرائيل، وخصوصاً في العقد الأخير، فإن أوساطاً جديدة في الرأي العام العالمي بدأت تعي معنى النكبة الفلسطينية المستمرة منذ سنة ١٩٤٨.

لقد انتهى عصر "العنتريات" العربية وأوهام تحرير فلسطين بالبندقية فقط، وساد منذ عقود عهد مساومة إسرائيل تحت الرعاية الأميركية التي أوصلتنا إلى السياسة الترامبية المنحازة تماماً إلى دولة الاستيطان الكولونيالي الصهيونية.

وعلى الرغم من قتامة المشهد السياسي وانسداد أفق "حل الدولتين"، فإن اختلال ميزان القوى بشكل جلي لمصلحة إسرائيل لا يعني الاستسلام لواقع الاحتلال، بل يجب أن يدفع إلى اجتراح الأدوات والسبل الملائمة لتحدي نظام الأبارتهايد الإسرائيلي. فالعدالة والبعث الأخلاقي للقضية الفلسطينية هما الذخر الأساسي في عزل إسرائيل، وكسب الرأي العام العالمي في صراع مديد وممير بشأن تثبيت الحقوق الفلسطينية المغتصبة، وعدم التنازل عنها تحت أي مسميات.

والتفاؤل بنجاح إفشال ما صار يُعرف بـ "صفقة القرن، أو تصفية القضية الفلسطينية، يُستمد من عاملين يرتبط أحدهما بالتفوق الأخلاقي للقضية، والآخر بحماقة دولة الاستيطان الكولونيالي وسياساته. فاستمرار دولة الاحتلال الصهيوني في تنفيذ سياسات تؤدي إلى قوننة نظام الأبارتهايد الإسرائيلي وشرعنته في مناطق فلسطين كلها، يعزل تلك الدولة عن المسيرة التاريخية المؤيدة لتحرير الشعوب وحقوقها الإنسانية والقومية. وانسداد أفق الحل السياسي بإقامة دويلة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمرار الاحتلال والاستيطان الصهيوني، لا يبقيان بديلاً من تعميق نظام الأبارتهايد الإسرائيلي.

وأمام نشوء مثل هذا الواقع كحل دائم، لا بد للفلسطينيين الذين يشكلون نصف السكان ما بين البحر والنهر، من أن يوحدوا صفوفهم في معركة البقاء والبناء. فهل تتكرر تجربة جنوب أفريقيا، ويساهم الرأي العام العالمي في تقويض نظام الاستيطان الكولونيالي الأخير بعد زواله عن أغلبية الكرة الأرضية؟ الإجابة عن هذا السؤال تتعلق ليس فقط بما يريده الآخرون، بل أيضاً بما يفعله الفلسطينيون وما يُعدونه من وسائل لمواجهة التحديات المصيرية. ■

## المصادر

- ١ تتصدر أبحاث وليد الخالدي منذ أواخر الخمسينيات المدرسة التي ترى في تلك الخطة سياسة عليا لطرد الفلسطينيين من وطنهم في سنة ١٩٤٨، كما تبني باحثون آخرون مثل إيلان بابيه هذا الموقف في كتابه: "التطهير العرقي في فلسطين" (ترجمة أحمد خليفة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧). وكذلك نور الدين مصالحة وغيره من المؤرخين الفلسطينيين. وفي المقابل تنفي أغلبية المؤرخين الإسرائيليين (وعلى رأسهم بني موريس) هذا الادعاء، وتعيد أسباب نشوء مشكلة اللاجئين إلى ظروف الحرب وأسباب أخرى.
- ٢ لا خلاف بين الباحثين بشأن تلك السياسة ونتائجها خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٥٦، والتي أقر بني موريس بأنها أدت إلى قتل ما بين ٣٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ فلسطيني "تسللوا" عبر حدود إسرائيل مع الدول العربية المجاورة في تلك الفترة. وبخلاف مسألة التهجير، فإن محاولات العودة بعد النكبة لم تلق الإهتمام الكافي من الباحثين العرب حتى الآن.
- ٣ لمزيد من المعلومات بشأن هذا الموضوع، يمكن مراجعة كتاب نور الدين مصالحة، "أرض أكثر وعرب أقل: سياسة الترانسفير الإسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩-١٩٩٦" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ٢، ٢٠٠٢).
- ٤ تم تهجير معظم اللاجئين الفلسطينيين قبل إعلان إقامة إسرائيل من مناطق الجليل الشرقي ومن طبرية وقرى ناحيتها، ثم من مدينتي حيفا ويافا وقرى الساحل الممتد بين المدينتين، وكذلك من حارات القدس الغربية وقراها القريبة، وخصوصاً بعد مذبحه دير ياسين.
- ٥ إن استمرار إسرائيل في طرد الفلسطينيين من قراهم ومدنهم لعقد كامل بعد الحرب، وكذلك منع عودة اللاجئين بقوة السلاح، يثبت أن التطهير العرقي، والخلاص من أكبر عدد ممكن من أهل فلسطين العرب، هما في صلب الفكر والممارسة الصهيونيين، وليساً نتاجاً للحرب كما يدعي البعض.
- ٦ كان بعض اللاجئين العائدين إلى قريتنا يختبئون في المغاور والجبال (مثل بطل رواية الياس خوري "باب الشمس")، ويلتقون سراً بأقاربهم بعيداً عن أعين رجال الحكم العسكري وجواسيسه. وفي الوقت نفسه ظل الأقارب، حتى أواخر الخمسينيات، يحاولون الحصول على موافقة السلطات على عودة أحبائهم.
- ٧ توفي الوالد في حزيران/يونيو ١٩٨٦ عن عمر يناهز ٦٢ عاماً، وفي نهاية تلك السنة أنجزت رسالة الدكتوراه وطباعة أول مؤلفاتي: "أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني، ١٨٠٠-١٩١٨" (القدس: جمعية الدراسات العربية، ط ١، ١٩٨٦).
- ٨ عادل مناع، "نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل (١٩٤٨-١٩٥٦)" (بيروت ورام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٦). وتجدر الإشارة إلى أن الطبعة العربية صدرت عن معهد فان لير في القدس ودار نشر الكيبوتس الموحد في تل أبيب (٢٠١٧).
- ٩ وفعلاً، فإن قرابة ثلث الذين أدلوا بشهاداتهم لهذه الدراسة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، رحلوا عن هذه الدنيا قبل صدور الكتاب بالعربية في سنة ٢٠١٦.
- ١٠ صدر هذا القرار في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، مع قوانين أخرى لهيئة الأمم أكدت حقوق الإنسان.

- ١١ من حالات الطرد المشهورة التي وثقتها الأدبيات التاريخية، حالة طرد سائر أهالي مجدل (عسقلان) من مدينتهم إلى قطاع غزة في أكتوبر/تشرين الثاني ١٩٥٠، كما طُرد آلاف آخرون من قرى متعددة في الجليل ووادي عارة ومنطقة القدس (سائر أهالي قرية زكريا في أيار/مايو ١٩٥٠). وكذلك في النقب.
- ١٢ لمزيد عن هذا الموضوع، يمكن العودة إلى كتابي، "نكبة وبقاء"، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٨-١٧٢.
- ١٣ المصدر نفسه، ص ١٧٢-١٧٤.
- ١٤ حنا إبراهيم (إعداد)، "حنا نقارة: محامي الأرض والشعب" (عكا: دار الأسوار، ط ١، ١٩٨٥)، ص ١٧٧-١٧٨.
- ١٥ عودة الأشهب، "تذكريات عودة الأشهب: سيرة ذاتية" (بير زيت: جامعة بير زيت، ١٩٩٩)، ص ١٦٢-١٧٤.
- ١٦ مناع، "نكبة وبقاء.."، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠-٢٧١.
- ١٧ سيف الدين الزعبي، "شاهد عيان: مذكرات سيف الدين الزعبي" (شفاعمرو: دار المشرق، ١٩٨٧)، ص ٤١-٤٢.
- ١٨ المصدر نفسه، ص ٣٦، ٣٨-٤١.
- ١٩ يوف غلبر، "استقلال ونكبة" (تل أبيب: زموره - بيتان، ٢٠٠٤)، ص ٢٨٦. (بالعبرية)
- ٢٠ انظر: جريدة "اليوم"، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٤٩، وكذلك جريدة "الاتحاد"، ١ آذار/مارس ١٩٤٩.
- ٢١ انظر "الاتحاد"، ٣١ تموز/يوليو ١٩٤٩.
- ٢٢ لمزيد عن عودة مثل هؤلاء إلى الناصرة وغيرها من بلدات الجليل، يمكن العودة إلى كتابي "نكبة وبقاء"، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٩-٣٦٠.
- ٢٣ يشير الهواري بتوسع إلى تلك التهم التي وُجّهت إليه، في كتابه "سر النكبة" الذي نشره في مطبعة الحكيم بالناصرة بعد عودته إليها. كما أنه يقدم ملف دفاع شاملاً (وغير مقنع) عن نفسه، ويهاجم العديد من منافسيه وأعدائه، وعلى رأسهم الشيوعيون وأنصار الحاج أمين من ناشطي الحركة الوطنية الفلسطينية الذين يحملهم القسط الأكبر من المسؤولية عن وقوع النكبة.
- ٢٤ مقابلة مع بعض أفراد عائلة فضلوا عدم ذكر اسمهم. انظر أيضاً: غلبر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٥.
- ٢٥ هليل كوهين، "عرب جيّدون - الاستخبارات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل: عملاء ومشغلوهم، متعاونون ومتمردون، أهداف وأساليب" (تل أبيب: منشورات عيبيريت وكيتير، ٢٠٠٦)، ص ٧٢-٧٣. (بالعبرية)
- ٢٦ مناع، "نكبة وبقاء.."، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٩-٣٦٠.
- ٢٧ خلال البحث الميداني لاختيار عشرات شهود العيان الذين قابلتهم، قمت أيضاً بجمع معلومات عن عشرات حالات الموافقة على "لمّ الشمل" عشية الانتخابات الثانية والثالثة في قرى مجد الكروم ودير الأسد ونحف وترشيحا وغيرها ممّا يضيق المجال هنا عن ذكرها بتوسع.
- ٢٨ شكل هؤلاء نحو ٢٠٪ من مجمل الباقين في شمال فلسطين، والذين بلغ عددهم آنذاك نحو ١٠٠,٠٠٠ نسمة. وكان العديد من هؤلاء يطمح إلى العودة إلى القرى والمدن التي هُجروا منها، لكن إسرائيل منعتهم من العودة مثل بقية اللاجئين الفلسطينيين، فصاروا يُعرفون بـ "الغائبين الحاضرين". وقد ظل معظمهم لاجئين في وطنهم ما عدا بعض الحالات النادرة التي تمكّن فيها

- أهالي قرى كامله من العودة إلى بيوتهم مثل سكان عيلبون وعيلوط الذين سنعرض أسباب وحيثيات عودتهم بالتفصيل.
- ٢٩ انظر: *Mustafa Abbasi, Cities of the Galilee during the 1948 War: Four Cities and Four Stories* (Berlin: Lambert Academic Publishing, 2014), p. 173. وانظر أيضاً: كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ٥١-٥٢.
- ٣٠ انظر: كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.
- وفي هذا السياق يشير المؤرخ مصطفى العباسي إلى أن رؤساء الدير ذكروا أن نحو ٢٠٠٠ من المهجرين وجدوا فيه ملجأ بعد ترحيلهم عن قراهم في سنة النكبة.
- ٣١ كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.
- ٣٢ للتوسع في موضوع المذابح وعمليات التهجير التي قام بها الجيش الإسرائيلي، يمكن العودة إلى الفصل الثاني في كتابي "نكبة وبقاء"، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧-١٣١.
- ٣٣ سارة أوستسكي - لزار، "إفرت وكفر برعم: القصة الكاملة" (جبعات حبيبا: معهد الدراسات العربية/معهد السلام، ١٩٩٣)، ص ١٣. (بالعبرية)
- ٣٤ يوسف سوسان، "شهادتي: يوميات برعمية ١٩٤٨-١٩٦٨" (د. م.: إصدار المؤلف، ١٩٨٦)، ص ١٧-١٨. وكذلك شهادة عفيف إبراهيم في أوستسكي - لزار، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.
- ٣٥ سوسان، مصدر سبق ذكره.
- ٣٦ حمل قرار محكمة العدل العليا في قضية الغابسية الرقم ٥١/٢٢٠.
- ٣٧ داود بدر، "الغابسية: باقية أبداً في القلب والذاكرة" (د. م.: إصدار المؤلف، ٢٠٠٢).
- ٣٨ مقابلة مع علي أحمد حليحل (مواليد ١٩١٦) بتاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في بيته بالجيش. وكنت قبل ذلك قد أجريت معه عدة أحاديث بشأن خروج آل حليحل مع بقية أهالي قديتا إلى لبنان، ثم عودتهم منه في أواخر سنة ١٩٤٨.
- [ومانو (عمانويل) فريدمان كان ضابط الاستخبارات في اللواء السابع في الجيش الإسرائيلي آنذاك.]
- ٣٩ المقابلة مع علي حليحل، وكذلك المقابلات مع سعيد ابن خالد خليل حليحل ومع مريم حليحل (ابنة علي حليحل). جرت في بيت الأخيرة في الجيش.
- ٤٠ انظر بني موريس، "نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" (تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٩١)، ص ٣٢٢؛ وانظر أيضاً: هليل كوهين، "الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨"، ترجمة نسرين مغربي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣)، ص ١٥٢.
- ٤١ في أعقاب تلك العملية رحل عن القرية نحو ٢٤٠ شخصاً، ولم يبقَ فيها إلا نحو ٦٠ فقط من عائلة الشيخ عطية.
- ٤٢ أهرون دولب، "ماذا جرى في الخصاص؟"، "نير"، السنة الرابعة، العدد ٣ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢)، ص ١٢. (بالعبرية)
- ٤٣ المصدر نفسه، ص ١٣.
- ٤٤ أصدرت محكمة العدل الإسرائيلية أمراً احترازياً في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٥٢، في قضية "الشيخ عطية ضد وزارة الدفاع" التي حملت الرقم ١٣٢/٥٢، وفي هذا الأمر الاحترازي جرى قبول ادعاء الشيخ من خلال محاميه بأن طردهم من قريتهم كان غير قانوني.
- ٤٥ لمزيد من معرفة ما جرى لشعب وأهلها بعد النكبة، انظر: "نكبة وبقاء"، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٨-٢٢٦.



- ٤٦ الياس صليبا سرور، "النكبة في عيلبون" (عيلبون: المجلس المحلي، ١٩٩٨)، ص ١١-١٢.
- ٤٧ من كتاب يوميات الخوري مرقص المعلم كما أوردها سرور في المصدر نفسه، ص ١١٦.
- ٤٨ لمزيد عن المذبحة وتهجير أهالي عيلبون، انظر: "نكبة وبقاء"، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩-١١٤.
- ٤٩ سرور، "النكبة في عيلبون"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤-٤٥.
- ٥٠ المصدر نفسه، ص ٤٤-٤٥.
- ٥١ لمزيد عن مسيرة العودة المتدرجة، وحكايات العائدين ومعاناتهم، انظر: "نكبة وبقاء"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٥-٢٥٨.
- ٥٢ محمد أمين بشر صفوري، "عيلوط عبر التاريخ" (الناصرة: مكتبة النورس، ٢٠٠٢)، ص ٩٧.
- ٥٣ المصدر نفسه، ص ٩٧-٩٩. ويورد المؤلف علاوة على أسماء القتلى والجرحى، صورة لمكان المذبحة في كرم الزيتون، وصوراً شخصية لضحاياها أيضاً.
- ٥٤ انظر تفاصيل عن قضية عيلوط في:  
Abbasi, op. cit., p. 89.
- ٥٥ الراهب دوبروفسكي (١٩١٣-١٩٥٢) هو من أصل تشيكي، قدم إلى الناصرة في سنة ١٩٣٣، وتوفي شاباً في حادث سير عند عودته من حيفا إلى الناصرة في سنة ١٩٥٢.
- ٥٦ لمزيد انظر: "نكبة وبقاء"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٣-٢٦٤.
- ٥٧ المصدر نفسه، ص ٢٥٩-٢٦٠.
- ٥٨ كانت مصر أول الدول العربية التي وقّعت اتفاقية هدنة مع إسرائيل في فبراير/شباط ١٩٤٩، ثم تلاها لبنان في ٢٣ آذار/مارس، ثم الأردن، وأخيراً سورية في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٤٩.
- ٥٩ وثيقة إليميلخ أفنير إلى وزير الدفاع وقائد الأركان، المؤرخة في شباط/فبراير ١٩٤٩، وهي محفوظة في أرشيف الجيش وقوات الأمن في تل أبيب، تحت الرقم ٣٥/٢/٣/١. ولدى الكاتب نسخة مصورة منها، أرفقها في كتابه "نكبة وبقاء"، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٨-٤٣٩.
- ٦٠ للاطلاع على حكايات بعض العائدين ومعاناتهم، انظر، "نكبة وبقاء"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٦-٢٣٠.
- ٦١ اغتيل رياض الصلح في عمان في ١٦ تموز/يوليو ١٩٥١ بتهمة إجراء اتصالات مع إسرائيل للتوصل إلى معاهدة سلام معها، ثم اغتيل مضيفه الملك عبد الله بعدها بأسبوع في الحرم القدسي بالتهمة ذاتها.
- ٦٢ انظر: "نكبة وبقاء"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١-٢١٧.
- ٦٣ يوميات محمد حيدر (أبو جميل) من مجد الكروم، وهو أحد المتعلمين القلائل الذين بقوا في القرية. وقد سجل في يومياته أحداثاً خاصة وعمامة منذ العشرينيات، وسمح لي أفراد عائلته مشكورين بالاطلاع عليها وتصوير قسم كبير منها.
- ٦٤ صادق الكنيسيت الإسرائيلي على سنّ هذا القانون نهائياً يوم الخميس ١٩ تموز/يوليو ٢٠١٨ ليشرعن سياسة فصل عنصرى كولونىالى كانت قائمة عملياً منذ سنة ١٩٤٨، وخصوصاً بعد إتمام احتلال فلسطين في سنة ١٩٦٧، وهذا القانون يجعل تلك السياسة رسمية بدعم حكومى.